الملامح المستقبلية للاستثمار في الاقتصاد العراقي

Future features of investment in the Iraqi economy

د. ناجي ساري المالكي [1]

جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي– البصرة (العراق)، najialmaliki1966@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/05/28 **تاريخ القبول**: 2024/06/28 **تاريخ النشر**: 2024/06/30

ملخص:

لا يمتلك الاقتصاد العراقي بعد ظهور الدولة عام 1921 من الموارد سوى الانتاج الزراعي النباتي والحيواني، وبما أن الارض في ذلك الزمن تمتلك للأشخاص وتسمى الملكية القطاعية وقد أصبح الإنتاج الزراعي المورد الرئيسي للدخل القومي اضافة إلى الموارد الأخرى، وفي عام 1927 ، استغلت بريطانيا النفط، عندما اكتشف في العراق. وقد كان الاستثمار في تلك الفترة يستثمر في قطاع النفط، وحتى في الوقت الحاضر، واهمال القطاعات الأخرى، وعليه فإن الاستثمار في المستقبل سوف يعمل على تطور الاقتصاد من خلال تنويع مصادر الاستثمارات من خلال المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وليس التركيز على الاستثمار في القطاع النفطي. إن الهدف من الدراسة هو التعرف على مستقبل الاستثمار في تطوير الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، الملكية القطاعية، قطاع النفط، الاستثمار في المستقبل.

تصنيفات JEL :

Abstract:

After the emergence of the state in 1921, the Iraqi economy did not possess any resources other than agricultural, plant, and animal production. Since the land at that time was owned by people and was called sectoral ownership, agricultural production became the main source of national income and other resources. In 1927, Britain exploited oil, when it was discovered in Iraq. Investment in that period was invested in the oil sector, even at present, neglecting other sectors. Therefore, investment in the future will develop the economy by diversifying investment sources through investment projects in different economic sectors, and not focusing on investment in the oil sector. The study aims to identify the future of investment in developing the Iraqi economy.

Keywords: Iraqi economy, sectoral ownership, oil sector, investment in the future.

JEL Classification Cods :

المؤلف المرسل: ناجي ساري المالكي، **الإيميل**: najialmaliki1966@gmail.com

1-المقدمة :

إن الاستثمار للموارد الطبيعية والبشرية له مردود ايجابي في تطوير الاقتصاد العراقي، كذلك يعالج الاقتصاد الريعي من خلال تنويع مصادر الايرادات ، ويحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك يعالج مشكلة البطالة والفقر ، ونقل التكنولوجيا الحديثة للدول المضيفة ، ونقل الخبرات التي تؤهل الايدي العاملة في ادارة المشاريع الانتاجية والخدمية. ويوفر الاستثمار اسواق لتصريف السلع والخدمات ، والمنافسة بين الشركات الاستثمارية الاجنبية والمحلية ، وتنويع مصادر الدخل من خلال تنويع الشركات الاستثمارية في القطاعات الاساسية ، والاستثمار يجعل من تطور الاقتصاد مواجهة الازمات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصادات العالمية .

1-1-أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال الوقوف على الملامح المستقبلية للاستثمار في تطوير الاقتصاد ، وأهمية تنويع الاقتصاد العراقي ، والقضاء على الاختلالات التي حدثت في مختلف القطاعات الاقتصادية .

1-2-هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية : -

1-2-1- معرفة أهم الملامح الاقتصادية المستقبلية للاستثمار التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد العراقي من أجل مواجهة الاختلال الذي تعاني منه القطاعات الاقتصادية .

1-2-2- معرفة السياسات الاقتصادية التي تعمل في تنويع الاقتصاد العراقي ، وفي اي القطاعات يمكن ان نركز في الاستثمار الذي يؤدي الى نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى .

1-3-مشكلة الدراسة : تسعى الدراسة إلى الوقوف على المشاكل والتحديات التي تعيق استخدام النظام الاقتصادي المستقبلي الملائم في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية ، إذ أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل عديدة أهمها عدم وضح النظام الاقتصادي الذي يتبعه العراق في سياسته الاقتصادية ، ويعد هذا الاقتصاد احادي الجانب ، وماهو مستقبل الاستثمار للاقتصاد العراقي .

1-4-فرضية الدراسة : تقوم الدراسة على فرضية مفادها إن الملامح المستقبلية للاستثمار في تطويرالاقتصاد العراقي ، من خلال وضع السياسات الاقتصادية الملائمة، والذي له مردود ايجابي على النهوض بالواقع الاقتصادي المستقبلي ، إذ إن هناك اختلالات كبيرة لها أثار سلبية ، ولابد من وجود التخطيط الصحيح في رسم استراتيجية التنمية الاقتصادية.

1-5-هيكلة الدراسة :لقد تضمنت الدراسة ثلاثة من مواضيع التي تختص في الملامح المستقبلية للاستثمار على الاقتصادي العراقي :

2- الملامح المستقبلية للاستثمار (نظرة عامة)

يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات الى دول العالم ومنها النامية على البيئة الاستثمارية او مناخها الاستثماري من اجل زيادة الانتاج في مختلف القطاعات ومنها قطاع الصناعات التحويلية . حيث يتنوع ويزيد الاستثمار في البيئة الجاذبة له ومنها الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني ، هذا مايؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي في الدول المضيفة للاستثمار . كل ذلك يعتمد على الطاقة الاستيعابية للدولة المضيفة له ، مثال ذلك مستوى التنمية المالية ، وكذلك توفير الموارد البشرية والطبيعية . وعليه فان الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل من اقامة المشاريع خارج حدود الدولة ،حيث ان المستثمرين لايحتفظون في حق ملكية المشاريع فقط وانما يحتفظون بحق التحكم والادارة في مختلف المنشأة الاجنبية . حيث انه الاستثمار يفوق في اهمية التمويلية من خلال البنوك والمساعدات والهيأة الرسمية في تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة **(عبد الحليم ،2021 ، 5)** .

وعلى الرغم من هناك فوائد التي يمكن جنيها من الاستثمار الاجنبي المباشر والمحلي ، ولكن يمكن ان تحقق بعض التأثيرات السلبية من خلال زيادة الانشطة والمؤسسات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسيات ، حيث تواجه بعض الدول التي تؤسس

للشركات الاستثمارية بعض المشاكل منها الشيخوخة السكانية وازمة الطاقة ، نقص في الموارد الطبيعية. كذلك الدولة المضيفة لم تكن لديها لوائح واستراتيجية وقوانين وتشريعات تنظم الاستثمارات ، اذ يمكن للشركات الاستثمارية الاجنبية والمحلية ان تكون مصدر لغسيل الاموال التي تهرب الى خارج الدولة نتيجة بعض المخاطر السياسية والاقتصادية والامنية ، ومن الممكن ان تهرب الاموال الى الدول التي تستثمر في الدول المضيفة ، هذا مايؤدي الى تأثيرات سلبية على اقتصادات الدول المضيفة للاستثمار . ومن المخاطر والسلبيات التي يمكن ان تحدث من الاستثمارفي الدول المضيفة اضرار بيئية تؤدي الى الامراض الخطيرة على السكان ، وخاصة في قطاع التعدين (**Brief 3، 2023**،) .

تختلف الكيفية التي يتم بها الاستثمار من دولة الى اخرى وفي الدولة الواحدة ، ومن وقت إلى اخر حسب نوعية الاستثمار ، فإن الهدف النهائية للنشاط الاستثماري ، هو اشباع حاجات الانسان عن طريق انتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة اللازمة لهذا الاشباع . لذلك يشير مفهوم الاستثمار إلى الاسس والمبادىء التي يعمل بها ، كما يتضمن كذلك حل مشكلات الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد من خلال الاساليب الادارية والمالية والتنظيمية التي يقول عليها (**طلبة ، 2007 ، 24– 23**) .

إن ادخال كمية أكبر من رؤوس الاموال والشركات الاستثمارية ، سوف يولد فرص عمل للقوى العاملة العاطلة عن العمل ، وخاصة في الشركات الانتاجية التي تؤدي الى زيادة وتنويع الانتاجوكذلك الشركات الاستثمارية للاسهم ، ومن المتوقع أن هذا يؤدي الى تقليل هشاشة الاقتصاد وخفض في اسعار السلع الاساسية ، وكذلك يؤدي إلى زيادة في الوظائف الاكثر انتاجية في دول العالم ، وخاصة في الدول النامية التي تزيد فيها معدلات البطالة والفقر ,وخاصة في القطاعات الحكومية الرسمية. وخاصة في المشاريع كثيفة العمل وراس المال ، ويعمل الاستثمار كذلك على نمو الشركات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة من خلال الاندماج عمليات الانتاج . وهناك ثلاث فئات من الاستثمارات منها الشركات الاستثمارية التي تستثمر في الدولة التي تنتمي اليها هذه الشركات ، وكذلك الاستثمارات المشتركة في الدول المتطورة ، والفئة الثالثة من الاستثمار التي تستثمر في الدول النامية (**19– 18 Morgan**)،**2024**،.

وعليه فان الاستثمار ينقسم الى ثلاثة اقسام ، حيث ان الغرض من هذه الاقسام هو الذي يخص المحاسبة القومية وكما يلي : منها ، القسم الاول :التغير في المخزون والذي يمثل الطلب مخزون المنتجات الشركات الاستثمارية ، والقسم الثاني الذي يمثل الاستثمار العقاري وهو الانفاق على تشييد المباني السكنية ، اما القسم الثالث فانه يمثل تكوين راس المال الثابت وهو الانفاق الاستثماري للشركات في قطاع الاعمال والغرض منه هو شراء السلع الراسمالية كالمعدات والالات ، وكذلك تشييد المصانع . وعليه فان الاستثمار يعتبر التغير في رصيد راس المال خلال الفترة الزمنية المحددة . ومن خلال ذلك فان الاستثمار على يختلف عن راس المال حيث يمثل التدفق وليس الرصيد القائم ، وهذا يوضح في قياس راس المال في نقطة زمنية معينة ، وبما ان الاستثمار يمكن قياسه في فترة زمنية معينة . فالاستثمار خلال الفترة الزمنية يمكن صياغته على انه $I_t = K_t - (1 - S)K_{t-1}$ ، حيث ان (t) تمثل فترة زمنية ، و(S) تمثل معدل الاهلاك ، و(k_t) تمثل رصيد راس المال في نهاية الفترة (t) ، اما (K_{t-1}) تمثل رصيد راس المال في نهاية الفترة ($t-1$) وهذه المعادلة معروفة من خلال نموذج سولو ، حيث ان الاستثمار يمثل الاضافة الى راس المال عند الاخذ بالاعتبار الاهلاك في راس المال في الفترة السابقة (**عبد العظيم ، 2018 ، 1–3**) .

ان اهمية الاستثمار المستقبلية وخاصة في الدول النامية تنبع من انه يعتبر المحفز للنمو الاقتصادي ويقوم في دور اساسي في تنمية اقتصادات الدول وخاصة النامية . اذ تحاول هذه الدول تحويل اقتصاداتها من حالة الضعف الاقتصادي والتخلف الى حالة النمو والتطور ، ورغم العديد من المحاولات فانها غير قادرة على التنافس في مجال الانتاج والتقدم التكنولوجي وتنويع اقتصاداتها بحيث

تصبح دول تنافسية على المستوى العالمي والاقليمي نتيجة الاختلالات والصعوبات في هيكلها الاقتصادي العام . لذلك تسعى الدول المضيفة الى العديد من الاهداف ومنها مايلي (**نبيل ، 2019 ،409**) : -

----للاستثمار اثر ايجابي على خلق علاقات اقتصادية في داخل الدولة من اجل التكامل الاقتصادي ، وله اثر ايجابي على ميزان المدفوعات ، وخاصة لسد العجز في هذا الميزان.

---- يساهم الاستثمار في نقل التكنولوجيا الحديثة ، اذ ان هذه التقنيات الحديثة من الممكن ان تساهم في تنويع الاقتصادات التي تجذب انواع من الاستثمارات وفي مختلف القطاعات الصناعية كانت ام الزراعية ام قطاع التعدين ، والنقل والمواصلات .

---- يساهم الاستثمار في خلق فرص العمل ، حيث يعمل على تقليل من البطالة ، وهذه البطالة تجعل من الدول وخاصة النامية تتنافس فيما بينها في جذب الاستثمارات وخاصة الاجنبية ، كذلك يخلق الاستثمار الاجنبي في خلق فرص استثمارية حقيقية ، ورفع مستوى المهارات ، وزيادة الانتاج من خلال استغلال الطاقات البشرية وخاصة الماهرة .

وعليه فان الاستثمار يهدف الى تطور البنية التحتية والتي تدعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية . وعلى الرغم من تقلب الاسعار في الاسواق العالمية وخاصة اسعار النفط الخام الذي تعتمد عليه اغلب الدول النفطية ، ولهذا فان الدول تهدف من الاستثمار الى تطوير الاقتصاد من خلال تطور قطاع الطاقة . لذلك تسعى الدول الى اعادة تأهيل وبناء المستشفيات والمدارس ، والمراكز الصناعية والمشاريع الزراعية ، كذلك تطوير قطاع الاسكان ، واعادة تأسيس شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية ، وكذلك تأهيل وتطوير الموانء التي تستقبل سفن الشحن . وعليه فان الاستثمار يعد الانتقال من الاقتصاد الاحادي الى اقتصاد متنوع من خلال زيادة الانتاج الصناعي والزراعي ، وتسعى الدول في استثمار راس المال من اجل نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهذا يؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال مساهمة العديد من القطاعات في تنمية الناتج المحلي (**وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2023 ، 5-6**) .

وهناك انواع من الاستثمارات الاجنبية التي ظهرت بسبب غياب الحواجز والعوائق امام التجارة العالمية ، والانفتاح على الاسواق والعولمة ومنها مايلي (**عدنان ، 2008 ، 4-6**) :

---- الاستثمارات التي تهدف الى بناء قاعدة بشرية واسعة من ذوي المهارات والخبرات والكفاءة .

---- الاستثمارات الاجنبية التي تبحث عن شراء حصص في رأس المال (الاسهم) ، والودائع القابلة للتداول .

---- الاستثمارات الاجنبية الخارجية ، وهذه الاستثمارات تبحث عن استثمار رؤوس الاموال في الاقتصادات المحلية ، وتسمى التدفقات الواردة من الخارج الدول المضيفة للاستثمار . ---- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر، من خلال انشاء انواع النشاطات الخدمية والانتاجية بالدول المضيفة .

كذلك هناك تصنيفات للاستثمارات الاجنبي المباشر منها (**حياة ، 2020 ،10-11**) :

--- تصنيف حسب نوع النشاط الاقتصادي:- والذي يصنف الى استثمارات الخدمية ، والاستثمارات الصناعية ، والاستثمارات الزراعية ، والتي تهدف إلى زيادة الانتاجية في راس المال وعنصر العمل خاصة في الدول النامية المضيفة للاستثمار .

-- تصنيف حسب المعيار القانوني : حيث ان هذه الاستثمارات تصنف الى الاستثمارات الخاصة ، والاستثمارات العامة في كل دولة من الدول التي من الممكن تكون بهما شركات استثمارية حكومية ، وهناك شركات استثمارية غير حكومية .

-- تصنيف حسب المعيار الجغرافي: وهذه الاستثمارات تصنف الى الاستثمارات الخارجية التي يمكن ان تستثمر من خلال فروعها وشركاتها الاستثمارية خارج الدولة ، وهناك الاستثمارات المحلية التي يمكن ان تستثمر من خلال شركاتها داخل الدولة .

-- تصنيف الاستثمار حسب الغاية او الهدف: الاستفادة من هذه الاستثمارات من حيث انها استثمارات يمكن ان تستبدل بغيرها من الشركات الاستثمارية ، او الاستثمارات التي تهدف الى التوسع والانتشار ، وهناك الاستثمارت التي تتجدد بين فترة واخرى .

-- التصنيف حسب طبيعة الاستثمار: الاستفادة من هذه الاستثمارات تتحول من استثمارات مالية الى استثمارات مادية ، وتصنف الى الاستثمارات المعنوية .

لذلك فان الاستثمارات تهدف الى زيادة النمو في الاستثمارات المحلية في الدول التي تستضيف الشركات الاستثمارية ، وتهدف الى زيادة الارباح في الشركات الاستثمارية الاجنبية .

3- نظرة عن الاقتصاد العراقي

ان الظروف الريعية التي تسيطر على الاقتصاد العراقي في ظروف الحالية ، يحول الى التوجه الى الاستثمارات الاجنبية والمحلية التي من الممكن ان تنهض بالاقتصاد الى التنوع والتخلص من الاقتصاد ، ان الاهتمام من قبل الدولة في الدور الاقتصادي سوف يسهل الشركات الاستثمارية ان تستثمر في القطاعات الاقتصادية من خلال الشراكة مع القطاع العام او القطاع العام من اجل خلق تحالف اقتصادي ، وهذا التحول سوف يؤدي الى تطور الاداء الاقتصادي والاجتماعي من خلال التوافق والانسجام من اجل التنمية الاقتصادية المستدامة ، وعليه فان تأثير الاستثمارات على عملية الانتقال التنوع الاقتصادي تؤدي الى تعزيز الدور الذي يلعبه كل من القطاع الخاص المحلي والعام والاجنبي من حيث نوع وحجم الاستثمارات ، وهذا مايؤثر في انتقال الاقتصاد العراقي الاقتصاد المؤسساتي العام الى السوق الحر او المختلط من خلال اتباع نظرية الدفعة القوية ، والتي تعتمد على حجم كبير ومتنوع من الاستثمارات من اجل بناء الخدمات التي تسهل على راس المال البشري بالعمل بحرية مثل تدريب الايدي العاملة ، وانشاء الطرق والمواصلات ، والتي تكون القوة المحركة للنشاطات الاقتصادية . كذلك انشاء الصناعات المختلفة التي تتكامل افقيا ورأسيا . وعليه فان الاقتصاد العراقي بحاجة اساسية في التخلص من الاساليب القديمة التقليدية في تطور الاقتصاد ، والاتجاه الى الاعتماد على المعرفة والتكنلوجيا الحديثة في تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تشكل اساس الاقتصاد العراقي الذي يعتمد عليها في تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال تطوير رأس المال المادي والبشري (**علوان ، 2013 ، 637-637**).

وعلى الرغم من الاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية ، والاموال الغير مشروعة ، والصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ، فقد كانت اغلب الاستثمارات في الخدمات السيئة ، وخاصة في المحافظات الرئيسية في بغداد والبصرة الغنية بالنفط ، فكانت زيادة الانفاق في المشاريع الاستثماري في قطاعات الكهرباء والماء والطرق والجسور ، وترك المشاريع الاساسية الانتاجية في قطاع الصناعة والزراعة ماعدا قطاع النفط الذي يعتبر الشريان الرئيسي في تغذية الموازنة العامة للدولة ، ففي السنوات السابقة زادت معدلات البطالة والفقر في العراق. حيث لم تستغل في توظيفها في المشاريع الانتاجية واكتفت الحاجة في التوظيف في المشاريع الخدمية التي لم تحصل الدولة من خلالها على ايرادات تساعد القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة (**The World Bank، 2018، 4**) . والجدول رقم (1) يوضح مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2018-2022 في العراق التغير في موازين تجارة النفط والمالية في العراق .

جدول رقم (1) يوضح مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2018-2022 في العراق (مليار دينار)

السنوات	2019		2020		2021		2022	
الانشطة	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%
السلعية غير	3،28354	11,9	30407,5	11,9	32614,5	11,9	34987,6	11,9

النفط								
التوزيعية	40924,8	17,1	43980,7	17,2	47270,5	17,3	50812,6	17,4
الخدمية	34976,0	14,6	36333,4	14,2	37746,4	13,8	39217,2	13,4
الناتج المحلي الاجمالي	239042,8	43,6	255618,5	43,3	273395,7	43,0	292463,8	42,7

المصدر : الهيئة الوطنية للاستثمار، الخارطة الاستثمارية، العراق، 2023 ، ص19 .

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك السلع غير نفطية تساهم في الناتج المحلي وتبلغ قيمتها (28354,3) مليار دينار ، وبنسبة في توليد الناتج وصلت الى (11,9%) عام 2019 مقابل ارتفاع في القيمة المساهمة بلغت (34987,6) مليار دينار , وبنسبة مساهمة وصلت الى (11,9%) عام 2022 . اما الانشطة السلعية التوزيعية فقد بلغت قيمتها (40924,8) مليار دينار وبنسبة مساهمة تصل الى (17,1%) عام 2019 , ارتفعت الى (50812,6) مليار دينار , وكانت نسبة المساهمة وصلت الى (17,4%) عام 2022 . وهذا يدل على ان هناك تحسن في مساهمة السلع غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي مقابل السلع الخدمية التي كانت قيمتها تبلغ (34976,0) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي بلغت (14,6 %) عام 2019 , وهذه القيمة هي اقل من قيمة السلع التوزيعية من نفس العام . وقد ارتفعت قيمة السلع الخدمية غير النفطية في عام 2022 الى (39217,2) مليار دينار , ولكن نسبة المساهمة انخفضت عن عام 2019 حتى بلغت (13,4 %) عام 2022 . اما اجمالي السلع غير النفطية التوزيعية والخدمية في الناتج المحلي الاجمالي ففي عام 2019 بلغت قيمتها (239042,8) مليار دينار , وبنسبة مساهم لهذه السلع تصل الى (43,6%) بالمقابل ارتفعت قيمة هذه السلع الى (292463,8) مليار دينار , وبنسبة مساهمة في الناتج تصل الى (42,7%) في عام 2022, وهذا يدل على ان هناك تطور في نسبة المساهمة للسلع غير النفطية في الناتج المحلي نتيجة اهتمام العراق في المشاريع الاستثمارية غير النفطية التي من الممكن ان تساهم في التقليل من الاعتماد على قطاع النفط في المستقبل .

لقد واجه العرق تحديات اقتصادية وسياسية ، فضلا عن النمو السكاني غير المخطط , وكذلك الضغوط البيئة ومنها التغير المناخي , وشحة المياه , وارتفاع درجات الحرارة كل ذلك جعل من الاقتصاد العراقي معرض الى الاختلالات الهيكلية . كذلك عدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل صحيح , والحاجة المتزايدة للمياه وخاصة من دول الجوار الى جانب ذلك سوء الادارة المائية , وتحول العراق من دولة تتمتع بالامن المائي إلى دولة تعاني من ضغوط مائية نتيجة الاستخدامات التقليدية للمياه وخاصة في الزراعة(**United Nations , 2021, 74–73**). ولهذا فان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعتمد بشكل اساسي على القطاع النفطي دون القطاعات الاقتصادية الاخرى نتيجة عدم الاهتمام بالقطاعات الاخرى , لذلك نلاحظ ان قيمة اجمالي الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد في العراق من خلال الجدول رقم (2) التالي : –

جدول رقم (2) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة لسنة 2007 , ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (2019– 2022) (مليار دينار)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	الاسعار الجارية
	مليار دينار	مليار دينار	مليون دينار
2019	276,157,9	222,141,2	7,1

2020	215,661,5	195,402,5	7,1
2021	301,152,8	198,496,5	7,3
2022	383,064,2	212,408,7	9,1

المصدر : البنك المركزي العراقي , النشرة الاحصائية السنوية , دائرة الاحصاء والابحاث , العراق ,2022 , ص83 .

وفي الجدول رقم (2) نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (276,157,9) مليار دينار بالاسعار الجارية ,وتبلغ قيمة هذا الناتج بالاسعار الثابتة (222,141,2) مليار دينار , وكان متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج وصل الى (7,1) مليون دينار في عام 2019 . اما في عام 2022 ارتفعت قيمة الناتج المحلي في العراق الى (383,064,2) مليار دينار بالاسعار الجارية , وارتفعت قيمته الى (212,408,7) مليار دينار بالاسعار الثابتة , وارتفع نصيب الفرد الى (9,1) مليون دينار , وهذه الزيادة في الناتج جاءت نتيجة ارتفاع اسعار النفط , وزيادة والصادرات نتيجة زيادة الانتاج والذي يعد القطاع النفطي المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق , وعليه فان الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد على النفط واغلب الاستثمارات تتمركز في القطاع النفطي , فلابد من الاهتمام بالاقطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال زيادة وتنويع الاستثمارات وخاصة الاجنبية .

4– الاستثمار ومستقبل الاقتصاد العراقي

ومن أجل اعادة بناء انعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة والخدمات و والبنى التحتية نتيجة تقادم كثير من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية ، والتي تحتاج الى اعادة تحديث وبناء ، فضلا عن ان الاقتصاد العراقي يعاني من فجوة واسعة بين المصروفات والايرادات ، وانخفاض الاموال المخصصة للاستثمارات من اجل معالجة الاختلالات في الاقتصاد . حيث ان العراق يحتاج الى التقنيات الحديثة ولم يكن للعراق خيار اخر من اجل اختيار النظم الاقتصادية المناسبة . وكذلك لابد ان يكون هناك شراكة القطاع العام مع القطاع من اجل بناء الهيكل الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية الصحيحة , اذا ما اراد العراق في التوجه الى تنمية القطاعات الاقتصادية الخدمية منها والانتاجية , ام اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية والمحلية , من خلال الشركات الاستثمارية الرصينة والرسمية بالاتفاق مع الدول التي تتبع لها هذه الشركات من اجل ضمان انجاز مختلف المشاريع . إذ يعد توجيه جزء من الفوائض الايرادات النفطية للقطاعات الخدمية , الصناعية ، والزراعية، وذلك نتيجة اهمية هذه القطاعات التي تعتبر الاساس الذي تعتمد عليه اغلب الدول في العالم . حيث ان هذه القطاعات الثلاثة تنتج سلعا اغلبها للاستهلاك المحلي والفائض للتصدير من خلال اتباع استراتيجيات صحيحة تهدف الى تطوير تلك القطاعات . وعليه فإن الاقتصادي العراقي المنفتح على الخارج , اي الاقتصاد الريعي بامتياز,ومستورد لجميع السلع والخدمات ومن مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية لابد من معالجة تلك الظاهرة الريعية (**داود ,2016 , 1034**) .

ان الاقتصاد العراقي ان لم يعالج الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات فان مستقبل هذا الاقتصاد يكون مجهول عندما تنخفض اسعار النفط دون المستوى الذي لايسد حاجة الدولة في الميزانية التشغيلية , فلابد من العمل على الاهتمام بالميزانيات الاستثمارية , ، وقد توسعت المؤسسات العالمية في توجيه الاقتصادات العالمية , فقد توسعت وتطورت حركة الانتاج العالمي والتكنولوجيا الحديثة , كذلك زيادة رؤوس الاموال . وقد توجهت هذه التغيرات مع تبادل النظم الاقتصادية من خلال اقتصاد قوى السوق , بعد ان كانت تتبع التخطيط المركزي , وقد زادت الاستثمارات وتنوعت من خلال العولمة . وعليه فان الاقتصاد العراقي كما في الاقتصادات النامية الذي يعاني من مشكلات اقتصادية متأثرا بالصراعات السياسية والاجتماعية الخارجية والداخلية

, فقد توسع نطاق عدم ارتباطه بالاسواق العالمية كونه اقتصاد يعتمد على القطاع النفطي العامل الوحيد في نموه الاقتصادي ومصدره الوحيد في تمويل الموازنة العامة التشغيلية وقد زادت الاموال المخصصة للموازنة التشغيلية بنسبة (85 %) على الموازنة الاستثمارية التي تصل الاموال المخصصة لها الى (15%) ، وهذا مايؤدي الى تشويه في الهيكل الاقتصادي والانتاجي ،وقد اصبح العراق من اكثر الدول عرضة للصدمات والازمات الخارجية. اضافة الى ان العالم يسعى الى البحث عن مصادر بديلة ومنافسة ونظيفة من الناحية الاقتصادية كالمصادر الطاقة البديلة ، وقد جاء هذا التحول من خلال تنويع الاستثمارات التي تبحث عن الدول والاسواق في انتاج وتصريف المنتجات البديلة . وعليه فان الاقتصاد العراقي لابد ان يستخدم التنمية المستدامة في تنويع القطاعات غير النفطية واقامة صناعات نفطية تلبي حاجة الاسواق المحلية والاجنبية من اجل معالجة الاختلالات ، خصوصاً وان العراق يمتلك امكانيات واسعة لتنويع اقتصاده , واحداث نمو اقتصادي,ويتحقق من خلال التركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر,من خلال الخطط الاقتصادية الناجحة(**العاني , 2016 , 22–23**) .

واجه العراق خلال اكثر من ثلاثين عاما حروباً متعددة الحقت خسائر واضراراً كبيرة في الاقتصاد العراقي . وفي النهاية احتلال العراق عام 2003، واعتقد الكثير ان هناك بارقة امل في تحسن الوضع الى حال افضل .لكن تجربة السنوات التي أعقبت عام الاحتلال لم تكن كما يعتقد البعض ولم توفق الحكومات التي توالت على العراق في إدارة الاقتصاد العراقي على نحو ناجح، ما أدى الى تراجع قطاعاته الاقتصادية جميعا واصبح العراق سوقاً لتصريف منتجات دول أخرى منها دول الجوار، في الوقت الذي توجد مقومات كثيرة للنهوض بهذه القطاعات الاقتصادية لو توفرت الإرادة الصادقة والإدارة الكفوءة. وكانت النتيجة ضياع الأموال من دون مخرجات على الأرض، لذلك فان مهام الاستثمار بين الدولة والقطاع الخاص والشركات الاستثمارية الاجنبية وخاصة في البنى التحتية من مهام الدولة . لذلك تحتاج القطاعات الى المزيد من الاستثمارات من اجل تطوير وتأهيل القطاعات الاقتصادي الانتاجية والخدمية في العراق لابد من الاستراتيجية التي تهدف الى (**علي , 2018 ,23–25**) .

--- اعادة تأهيل هذا قطاع الزراعة والصناعة من خلال تحديث المعدات والالات الصناعية والزراعية . . .

--- تطوير الكوادر في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصناعات التحويلية والقطاع النفطي .

--- اعادة تأسيس الشركات الحكومية في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تعيين الادارة المهنية المتخصصة في المجال الانتاجي والخدمي والتكنولوجي .

--- إعادة وتأهيل المنشأت الصناعية والتعاونيات الزراعية وفتح اسواق محلية في تصريف المنتجات الزراعية والسلع الصناعية وبأسعار مدعومة من الدولة وتكون اقل من الاسعارللسلع الاجنبية المستوردة , وبناء العديد من المصافي النفطية من اجل تصديرها على شكل مشتقات نفطية متعددة وليس سلعة واحدة كالنفط الخام . وعليه فان الاستثمار المطلوب في القطاعين العام والخاص والتي كانت تحقيق معدل النمو المستهدف , وكذلك من اجل تحقيق معدلات النمو القطاعية المستهدفة . اذ ان قطاع النفط مستمر بالاستحواذ على نسبة عالية من الاستثمارات دون القطاعات الاخرى , والذي يحتاج الى رأس المال الكبير , والتكنولوجيا الحديثة , وقد كانت القطاعات الاخرى تاتي بالمرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات ولكن دون جدوى نتيجة الفساد الاداري والمالي المستشري في اغلب مفاصل القطاعات الاقتصادية كالنقل والمواصلات والكهرباء والبناء والمياه التي لم تكن هذه الاستثمارات بالمستوى المطلوب ولم تحقق الاهداف المرسومة(**Investor's Guide to Iraq,2023,18–17**) . والجدول التالي يوضح الترتيب العالمي لبعض الدول العربية ومنها العراق للمخاطر المتعلقة بالاستثمار .

جدول رقم (3) الترتيب العالمي لبعض الدول العربية ومنها العراق في مؤشر كوفاس لمخاطر الاستثمار المباشر لعام 2022

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	تقييم مخاطر الدولة	تقييم مخاطر مناخ الاعمال
الامارات	1	51	17	29
قطر	2	62	29	38
الكويت	3	62	29	38
عمان	4	73	37	51
السعودية	5	77	47	73
المغرب	6	79	47	51
الاردن	7	89	73	73
البحرين	8	92	115	51
الجزائر	9	107	73	98
تونس	10	117	73	73
جيبوتي	11	119	73	98
مصر	12	127	73	73
موريتانيا	13	128	73	98
لبنان	14	161	115	124
العراق	15	166	150	146

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات , مناخ الاستثمار في الدول العربية , التقرير السنوي لعام 2023 , الكويت , 2023 , ص 17 .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك مؤشرات نعرف من خلالها مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر , فمن خلال مؤشر كوفاس الذي يحدد مخاطر الاستثمار , وتقييم دول العالم وترتيب العراق في هذه المخاطر حيث نلاحظ ان العراق الترتيب (15) من بين الدول العربية في ترتيب المخاطر , وحصل على التريب العالمي لعام 2022 المرتبة (166) من بين دول العالم . حيث حصل العراق على (150) درجة في تقييم مخاطر الدولة , كما حصل على (146) درجة في تقييم مناخ الاعمال من بين الدول العربية والعالمية , وهذا يدل على ان هناك العديد من المخاطر التي يمر بها العراق نتيجة ان المناخ الاستثماري في العراق غير مشجع على جذب المزيد من الاستثمارات نتيجة الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية غير المستقرة , وكذلك الفساد المؤسساتي المنتشر في مختلف القطاعات الاقتصادية . اما الجدول (4) الذي يوضح نسبة صافي التدفقات الواردة والخارجة الى العراق من الاستثمار الاجنبي المباشر . حيث يلاحظ من الجدول التالي ان نسبة التدفق في عام 2019 بلغت نسبتها سالبة (-1,30) اي انه لاتوجد استثمارات للشركات المحلية , وهذا مايدل على ان قيمة التدفقات سالبة , وفي عام 2022 انخفضت قيمة الواردات المتدفقة من الاستمارات خارج الدولة , حيث بلغت نسبتها تصل الى (0,80%) وهذا يعني ان العراق لايمتلك شركات استثمارية في الخارج . اما نسبة التدفقات الخارجة من العراق من الشركات الاستثمارية التي تعمل اغلبها في القطاع النفطي فقد بلغت (0,10 %) في عام 2019 , وفي عام 2022 فقد استمرت نسبة التدفق من الشركات الاستثمارية من التدفق الخارج من الشركات التي تعمل في العراق (0,10) , وهذا يدل على ان العراق لايستطيع جذب المزيد من الشركات الاستثمارية في المشاريع

المختلفة ماعدا قطاع النفط ومن خلال جولات التراخيص التي تتفق الدولة مع الشركات العالمية المتخصصة في مجال استخراج النفط الخام , ومن خلال ذلك نلاحظ ان على الحكومة العراقية ومن خلال المتخصصين في مجال الاقتصاد بالسعي في جذب المزيد من الاستثمارات المختلفة من اجل تنويع الاقتصاد العراقي في المستقبل القريب .

جدول رقم (4) نسبة صافي التدفقات الواردة والخارجة الى العراق من الاستثمار الاجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي للمدة (2019–2022)

السنة	نسبة التدفقات الواردة %	نسبة التدفقات الخارجة
2019	**1,30–**	**0,10**
2020	**1,60–**	**0,10**
2021	**1,30–**	**0,10**
2022	**0,80–**	**0,10**

المصدر : البنك الدولي , المؤشرات الاقتصادية , بنك البيانات , واشنطن , 2023 .

5–النظرة المستقبلية للاقتصاد العراقي

بما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية و والتي تقدر قيمتها التسويقية بالدولار الامريكي للقوة الشرائية للنفط الخام . .حيث ان تعامل الانتاجي والاستهلاكي بالدينار العراقي المحلي , اذ ان النفط الخام الذي يعد السلعة الوحيدة التي ينتجها العراق وتصديرها الى الخرج دون استغلال مشتقات النفط , ويبدأ العراق باستيراد المنتجات النفطية من الخارج لسد الحاجة المحلية , اذا ان تصدير الكميات الخام سوف يؤدي الى تقليل الايرادات النفطية , ولهذا فلابد من العمل على انتاج المشتقات النفطية وتصديرها والتي من الممكن ان تساعد على نمو القطاعات غير النفطية . اذ ان الايرادات يتحكم بها الانفاق الحكومي , والذي من الممكن استثمار هذه الايرادات في تطوير القطاعات غير النفطية . ويمكن من خلال الجدول (5) التالي نلاحظ انتاج النفط في سيناريو النمو حتى عام 2040 . اذ ان انتاج النفط الخام مليون برميل يوميا بلغ (4,43) مليون برميل في عام 2019 , وسوف يرتفع الى (5,98) مليون برميل في عام 2030 وحسب السيناريو المرسوم في الخطة الاقتصادية , ويرتفع الى (8,00) مليون برميل في عام 2040 , وبمعدل نمو يصل الى (2,84 %) سنويا. اما السعر الحقيقي الثابت وصل الى (61,64) دولار للبرميل الواحد , وسوف يزداد الى (71,51) دولار للبرميل الواحد , وسوف يرتفع وحسب السيناريو الى (81,84) دولار للبرميل الواحد في عام 2040 , ومعدل نمو سنوي يصل الى (1,36 %) سنويا . وقد بلغ السعر الحقيقي للبرميل الى (99,58) دولار للبرميل الواحد عام 2019 , وهناك فرق بين السعر الحقيقي والسعر الثابت يصل الى (37,94) دولار فائض لكل برميل نفط , وسوف ترتفع اسعار النفط الحقيقية الى (156,16) دولار , وقد يوجد فائض لكل برميل للسعر الثابت والحقيقي يصل الى (84,65) دولار فائض حسب السيناريو المخطط الى عام 2040 , وسوف يرتفع السعر الحقيقي الى (238,98) دولار في عام 2040 وبفائض عن السعر الثابت يصل الى (157,14) دولار , وبعدل نمو سنوي يصل الى (4,24 %) , وهذا يدل على ان الدولة يمكن ان تستغل هذا الفائض في جذب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاخرى من اجل تنويع مصادر الدخل .

جدول رقم (5): انتاج النفط وصادراته في العراق لسيناريو النمو حتى عام 2040

السنة	انتاج النفط الخام م \ ب يوميا	السعر الحقيقي الثابت لعام 2019 بالدولار للبرميل	قيمة النفط المنتج بالسعر الحقيقي مليار دولار	النفط المستخدم داخل العراق م \ب يوميا
2019	4,43	61,64	99,58	0,65
2020	4,55	62,48	103,67	0,68
2021	4,67	63,33	107,92	0,72
2022	4,80	64,19	112,39	0,76
2023	4,93	65,06	117,05	0,80
2024	5,07	65,95	121,92	0,85
2025	5,21	66,84	127,01	0,89
2026	5,35	67,75	132,32	0,94
2027	5,50	68,67	137,88	1,00
2028	5,66	69,60	143,69	1,05
2029	5,80	70,55	149,79	1,11
2030	5,98	71,51	156,16	1,17
2031	6,16	72,48	162,83	1,23
2032	6,33	73,47	169,79	1,30
2033	6,52	74,46	177,10	1,37
2034	6,71	75,48	184,74	1,45
2035	6,90	76,50	192,75	1,53
2036	7,11	77,54	201,18	1,61
2037	7,32	78,60	209,96	1,70
2038	7,54	79,66	219,18	1,80
2039	7,77	80,75	228,85	1,90
2040	8,00	81,84	238,98	2,00
معدل النمو السنوي %	2,84	1,36	4,24	5,52

المصدر : علي , احمد بريهي, نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2024 , البنك المركزي العراقي , العراق . 2018 , ص 8 .

أما الجدول (6) التالي فانه يوضح تطور القطاعات غير النفطية في سيناريو (2017 – 2040) , حيث نلاحظ ان قطاعات التعدين غير النفطي والصناعات التحويلية والزراعة بلغت مساهماتها في الناتج المحلي الاجمالي (15,0) مليار دولار عام 2017 , وسوف ترتفع قيمة المساهم حتى تصل الى (190,0) مليار عام 2040 وبنسبة تصل الى (11,2%) , وكان

اسها هذا القطاع (7,8%) عام 2017 ويرتفع في عام 2040 الى (20,8%) , اما اسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي يصل الى (13,6%) عام 2017 وسوف يصل الى (29,1%) عام 2040 .

جدول (6): تطور القطاعات السلعية غير النفطية في سيناريو 2017 – 2040 في العراق

القطاعات	الناتج المحلي الاجمالي مليارات الدولارات		معدل النمو السنوي %	اسهام القطاع في مجموع الناتج المحلي %		اسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي %	
	2017	2040		2017	2040	2017	2040
التعدين غير النفطي والصناعات التحويلية والزراعة	**15,0**	**190,0**	**11,2**	**7,8**	**20,8**	**13,6**	**29,1**
باقي الانشطة السلعية	**15,1**	**90,6**	**8,1**	**7,8**	**9,9**	**13,7**	**13,9**
قطاع السلع ماعدا قطاع النفط	**30,1**	**280,6**	**10,2**	**15,6**	**30,7**	**27,3**	**43,0**
الخدمات والتوزيع	**79,9**	**371,6**	**6,9**	**41,5**	**40,7**	**72,7**	**57,0**
ناتج النفط الخام	**82,7**	**261,3**	**5,1**	**42,9**	**28,6**		
الناتج غير النفطي	**110,0**	**652,2**	**8,0**	**57,1**	**71,4**	**100,0**	**100,0**
اجمالي الناتج المحلي	**192,7**	**913,5**	**7,0**	**100,0**	**100,0**		

المصدر : علي , احمد بريهي, نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2024 , البنك المركزي العراقي , العراق . 2018 , ص 25 .

اما ناتج النفط الخام , فقد بلغت قيمته في الناتج المحلي الاجمالي (82,7) مليار دولار عام 2017 وسوف يرتفع الى (652,2) مليار دولار عام 2040 وحسب سيناريو التوقعات المستقبلية للاقتصاد العراقي وبمعدل نمو سنوي سوف يصل الى (5,1%) وقد كان اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي يصل الى (42,9%) عام 2017 , ومن المتوقع سوف تنخفض نسبة المساهمة الى (28,6%) وهذا الانخفاض يأتي نتيجة زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي . اما اجمالي الناتج فقد بلغ (192,7) مليار دينار في عام 2017 ومن المتوقع يرتفع الى (913,5) مليار دولار عام 2040 وبنسبة زيادة سنوية تصل الى (7,0%) . ومن خلال ماتقدم يمكن ان نتوقع ان الاقتصاد العراقي في المستقبل سوف لايعتد فقط على الانتاج النفطي , وانما سوف تدخل القطاعات غير النفطية التي من المحتمل تكون مساهمتها في الناتج المحلي اعلى من القطاع النفطي وهذا بفعل نجاح الخطط الاقتصادية المدروسة والمستهدفة في المستقبل من خلال الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية , التي من الممكن ان تدعم الموازنة العامة من خلال الايرادات التي يمكن الحصول عليها من القطاعات غير النفطية بالاعتماد على الموارد الطبيعية والبشرية والاستغلال الامثل من اجل تطوير الاقتصاد الاحادي الجانب الى اقتصاد متنوع الموارد . اما المخطط رقم (1) التالي سوف يوضح الرؤية المستقبلية في خطة التنمية الاقتصادية حتى عام 2030 في ضوء التطورات الاقتصادية التي تحصل في دول العالم , ومن خلال توجيهات وزارة التخطيط العراقية :

مخطط رقم (1) : الرؤية المستقبلية الاقتصادية التي تساهم بها وزارة التخطيط حتى عام 2030 في العراق

المصدر : وزارة التخطيط , تقرير متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التخططيط لسنة 2025 , العراق , 2022 ,ص8–9 .

إن المخطط اعلاه يوضح الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي من حيث التخطيط والادارة والنفيذ الصحيح سوف يخلق اقتصادا متنوعا انتاجيا وليس اقتصاد احادي استهلاكي لمختلف السلع والخدمات , ولهذا البرامج الاقتصادي التي من الممكن تنويع القطاعات الخدمية والانتاجية , والعمل على الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي , والعمل على الاصلاح السياسي قبل الاصلاح الاقتصادي من اجل رؤية الاقتصاد العراقي متنوع المصادر , وان يكون اقتصادا انتاجيا وليس استهلاكيا من خلال الاستثمارات في القطاعات الرئيسية القطاع الصناعي والزراعي .

6– الاستنتاجات والمقترحات

6–1– الاستنتاجات

- نستنتج ان الاستثمارات يمكن ان تختلف نوعيتها من دولة الى اخرى حسب الموارد الطبيعية المتوفرة والاموال ومناخها الاستثماري .
- ان الاستثمارات وخاصة الاجنبية تؤدي الى تنشيط حركة الاقتصاد من خلال الروابط الامامية والخلفية التي ترتبط بين الصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية , من خلال تحويل المحاصيل الزراعية الى سلع غذائية مصنعة .

- نستنتج ان هناك مخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية تمنع من جذب الاستثمارات , والعراق يكون من الدول التي تزيد بها المخاطر , ومناخها الاستثماري غير مشجع في جذب المزيد من الاستثمارات .
- نستنتج ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط الخام في الحصول على الايرادات , وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع نتيجة للارباخ الضخمة التي تحصل عليها الشركات الاستثمارية من انتاج النفط.
- الاهمال الذي يحصل في القطاعات الاساسية كالزراعة والصناعة نتيجة عدم وجود الاستراتيجيات الصحيحة في النهوض بواقع هذين القطاعين من اجل تنويع الاقتصاد العراقي.

6-2- المقترحات

- لابد من العمل على توسيع وتنويع الاستثمارات في مختلف القاعات الاقتصادية في العراق.
- الاعتماد على الاستثمارات في تحسين الواقع الاقتصادي من خلال تشجيع جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال الحوافز والضمانات التي تقدم للمستثمرين الاجانب , وكذلك المحليين من اجل التنافس على الاستثمار في القطاعات غير النفطية بين المستثمرين المحليين والاجانب لتنويع الاقتصاد العراقي .
- وضع الخطط والاستراتيجيات التي من المكن ان تنهض في الوضع الاقتصادي الاحادي الى اقتصاد متنوع في المستقبل القريب.
- اعطاء الاولوية في الاستثمارات الى الشركات الاستثمارية الاجنبية الرسمية , وبناء الشراكة بين القطاع العام العراقي والخاص وبين هذه الشركات من اجل ضمان تنفيذ المشاريع بالشكل الصحيح .
- التخطيط الصحيح في الرؤية الاقتصادية المستقبلية , وبناء التوقعات التي من الممكن ان تعمل على تنويع الاقتصاد , ومن خلال الرؤية المستقبلية التي تعمل عليها الشركات الاستثمارية الاجنبية منها والمحلية .

7 – المصادر والمراجع

- الهيئة الوطنية للاستثمار (2023) , الخارطة الاستثمارية , العراق.
- البنك المركزي العراقي (2022) , النشرة الاحصائية السنوية , دائرة الاحصاء والابحاث , العراق .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2023) , مناخ الاستثمار في الدول العربية , التقرير السنوي لعام 2023 , الكويت .
- البنك الدولي (2023), المؤشرات الاقتصادية , بنك البيانات , واشنطن. وزارة التخطيط (2018), تقرير متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة التخططيط لسنة 2025 , العراق.
- العاني , اسامة عبد المجيد (2016) , في تمويل التنمية المستدامة (الوقف انموذجا), المؤتمر العلمي الاول لاعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام , وزارة التخطيط , اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة , العراق .
- داود , تغريد داود سلمان (2016) , أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي , مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية , العدد (4) , المجلد (24) , العراق .
- حياة , براهيمي بن حارث (2020) , سياسة واستراتيجية الاستثمار (دروس وتمارين) , مطبعة بيداغوجية , كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم , الجزائر .
- عدنان , بن الضيف محمد (2008) , الاستثمار في سوق الاوراق المالية (دراسة في المقومات والادوات ,من وجهة نظر اسلامية) , رسالة ماجستير , كلية العلوم والاقتصاد والتسيير , جامعة محمد خضر-بسكرة , الجزائر .

- عبد الحليم , رويدة ثامر (2021) , اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003–2019) , شهادة دبلوم عالي في اقتصاديات الاستثمار , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , العراق .
- علي , احمد بريهي (2018) , نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2024 , البنك المركزي العراقي , العراق .
- عبد العظيم , عادل (2018) , تعريف الاستثمار , المعهد العربي للتخطيط , الكويت .
- طلبة , مختار عبد الحكيم (2007) , مقدمة في المشكلات الاقتصادية والنظم الاقتصادية , جامعة القاهرة , مصر.
- علوان , محسن حسن (2013) , اليات الانتقال بالاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر , مجلة ديالى , العدد (57) , جامعة ديالى , العراق .
- نبيل , بهوري (2019) , اهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الدول العربية) , مجلة دفاتر اقتصادية , المجلد (10) ,العدد (1) , جامعة خميس مليانة , الجزائر .
- وزارة التخطيط والاقتصاد (2023), التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي 2022 , السعودية .

- Brief, Joint Policy (2023), Investing in our future Seven EU economic governance reforms to a stronger, greener, and more resilient Europe, European Union.
- Morgan. J.P(2014), Guide to Investment Services and Brokerage Products, USA.
- The World Bank (2018), Annual Report Organizational Information, Washington.
- New York. -- United Nations (2021), Sustainable Development Fund
- Investor's Guide to Iraq (2023), National Investment Commission, Iraq.